

متطلبات نجاح السياسات الصناعية في ظل العولمة

تجارب و تحديات

أ.بيرش أحمد

جامعة الجلفة

المقدمة:

تتجه الأحداث الاقتصادية المستجدة مع تفشي الأزمة المالية العالمية؛ إلى تأكيد عدم جدوى الخيارات التي فرضت نفسها مع نهاية السبعينات والمتمثلة في الوثوق في قدرة السوق على مكافأة عوامل الإنتاج بصورة عادلة والمؤمن الوحيد للتوازن الصحي للاقتصاد على حساب الدور التدخلية للدولة الذي طالما بقي الشفاء الكافي من الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد العالمي قبل و بعد الحرب العالمية الثانية.

و إذا كانت حجج أنصار السوق تنطلق من شواهد تاريخية لا يمكن التغاضي عنها، فإنهم في المقابل يشددون على أن السوق يملك من القدرات الذاتية ما يدفع نحو الاستمرار في التعامل معه كحقيقة مقدسة؛ لأنه يجسد بصورة طبيعية السياق الحتمي لتأمين النمو الاقتصادي المتوازن و الفعال، وحتى أكثر المترددين في الوثوق فيه من أمثال كينز يعتبرونه حتمية لا بد من تعزيزها. فإن شواهد المشككين في حيادية الدولة و فعالية السوق تقدم نظرة سوداوية لأثر انتهاج خيار اقتصاد السوق على مجمل الاقتصاد العالمي و بصورة خاصة على الدول النامية التي فرض عليها اعتماد الانفتاح الاقتصادي كوسيلة وحيدة للخروج من الضائقة الاقتصادية؛ فكل الدول التي اعتمدت التعديل الهيكلي الذي يعتبر التمهيد المنهجي للولوج لاقتصاد السوق قد عرفت انتكاسات كبيرة؛ وفوضى اقتصادية و اجتماعية؛ ما كان بمقدور أي دولة أن تبقى على نفس النسق من الإصلاحات؛ مع تكبير أيديها على الاستثمار و التدخل الاقتصادي المباشر؛ و البقاء في حالة انتظار طويل للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يبدو أنها تعرف جيدا إلى أين تتجه.

في هذه الورقة سوف نحاول تقديم صورة أخرى عن الجدلية بين السوق و دور الدولة من خلال جزئية السياسة الصناعية التي ارتبطت لفترة طويلة بالمنهج التدخلية للدولة مع سياق التصنيع في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ وذلك للإجابة عن السؤالين التاليين: هل اعتماد اقتصاد السوق يعني نهاية لرسم السياسات الصناعية؟ و ماهي المتطلبات الخاصة التي تفرضها العولمة في سياقها الحالي على السياسات الصناعية؟ للإجابة عن هذين السؤالين؛ فإنه يجب علينا النظر إلى الفترة التي بدأت الأصوات تتعالى من طرف الاقتصاديين الارتودوكس خاصة بالنسبة للنقدويين؛ وذلك من خلال عرض لتجارب بعض الدول التي تمثل في الأساس قلاع الليبرالية الاقتصادية و منطلق فكر النقديين؛ وبذلك يمكن الإجابة عن التساؤلات المطروحة.

1. السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت بوادر الأزمة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1970 حيث انتقلت فاعلية وتنافسية الصناعة إلى مستويات متدنية؛ فالإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج أضحى تسجل انخفاضات متتالية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة؛ وزيادة أو عدم ملائمة الأجور مع واقع هيكل التكاليف و زادت المنافسة الحادة التي فرضها الواقع العالمي خاصة من طرف اليابان و الاتحاد الأوروبيمن وقع هذا التدهور.

وأصبحت الانتقادات التي حملها بعض المفكرين الاقتصاديين المعروفين بالنقدويين؛ تشكك في طريقة اتخاذ القرارات الاقتصادية في حد ذاتها؛ وفيما إذا ما بقيت حدود بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي [Hudson W.E 1985 pp461-478] حيث الجانب الكلي في التسيير الاقتصادي قد حد كثيرا من روح المبادرة الفردية التي مثلت و لفترة طويلة الميزة الرئيسية للفرد الأمريكي. ومع بداية الثمانينات ترسخت فكرة الضرورة الملحة لمراجعة السياسات الاقتصادية وكيفية صياغتها؛ وبدأ أن هناك تياران يقدمان تصورين مختلفين؛ أحدهما ينادي؛ بأهمية السياسات الاقتصادية؛ و من خلالها السياسة الصناعية؛ والبقاء بنفس النهج في صياغة السياسات؛ أي المراهنة على الدور الحكومي؛ مع قبول بعض التعديلات؛ خاصة فيما يتعلق بالمقاربة المعروفة "سياسة \ سوق"؛ التي جاءت بها أفكار Robert Reich ومجلس الخبراء للسياسات العمومية لجامعة هارفرد؛ و التي ركزوا من خلالها على الدور الفعال للسياسة الصناعية؛ فحسبهم إن السياسة الصناعية تمثل أداة أثبتت جدواها مع نهاية الحرب العالمية الثانية أين كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى صياغة أهداف صناعية لمواجهة التحولات العالمية؛ التي بدأت تهدد هيمنتها على الاقتصاد العالمي؛ وكدليل على ذلك فإن أهم النشاطات الصناعية؛ والمتمثلة في صناعة السيارات والحديد و الصلب واجهت مشاكل كبيرة؛ ولم تعد في المركز الريادي كما كان الأمر قبل الحرب.

[Hudson W.E 1985 pp461-478]

يعرف R. Reich السياسة الصناعية بأنها " يمكن اعتبار السياسة الصناعية للدول بأنها جملة من الاستراتيجيات و السياسات التي تعتمدها المؤسسات الصناعية؛ فهي تختلف عن المفهوم التقليدي الذي ترتبط معه بالتخطيط و التمركز في اتخاذ القرارات؛ إن السياسة الصناعية هي دعوة للدولة للتدخل بصورة انتقائية في الحياة الاقتصادية لتوجيه و تحفيز النشاط الصناعي " [Mitrbbffet All 1987 p419]؛ ويقصد بالانتقائية في التدخل العمل على أن يكون عمل الحكومة في نطاق لا يهدم أسس السوق وإنما إيجاد آليات لتحفيز بعض النشاطات سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ تكون هذه النشاطات في حاجة فعلا إلى دعم بالنظر إلى وضعها التنافسي.

وفي نفس المنحى تقريبا يقدم Barry Bluestone تعريفا يخصص فيه السياسة الصناعية الملائمة التي يجب أن تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يعتبر " إن السياسة الصناعية هي الاستعمال المنطقي (الرشيد) للرسوم و الضرائب؛ و الإعانات؛ والأدوات الرأسمالية لتشجيع الاستثمار؛ أو الخروج من النشاط الصناعي؛ وذلك بدلالة التحولات في النمو؛ و تدنية التكاليف الاجتماعية الناتجة عن التحولات الصناعية؛ إن السياسة

الصناعية بتعبير آخر الوسائل التقليدية التي تستعملها الحكومة بصورة جديدة؛ وبتقنيات مستحدثة للتأثير على التوافق داخل الصناعة لتوجيهه وإعادة توجيه الاستثمارات" [Mitrbff and All 1987 p469]

ويذهب Felix Rohatyn إلى اعتبار أن اعتماد السياسة الصناعية في الولايات المتحدة يجب أن يكون وسيلة لتعديل اقتصادي عادل من خلال توزيع الأعباء و الفوائد المرجوة من راء التصحيحات الهيكلية؛ وبذلك يمكن المحافظة فقط على الديمقراطية الاقتصادية؛ إن الهدف من وراء مفهوم التوزيع العادل للأعباء و الفوائد هو خلق مناخ يساعد على النمو مع احترام طبيعة النشاط الصناعي الرأسمالي الذي يتسم بالديناميكية؛ و لهذا فالسياسة الصناعية تكون مفيدة لتسهيل اندثار صناعات وتوجيه تلك الإمكانيات إلى نشاطات صناعية أخرى ناشئة يمكنها من استيعاب فوائض العمالة و الاستثمارات.

ويتفق Rohatyn و Reich على أن هناك أبعادا يجب أن تتضمنها أي سياسة صناعية يراد لها النجاح

يمكن إجمالها في النقاط التالي: [Hudson W.E 1985 p471]

- 1) سياسات لتسهيل اختفاء و اندثار نشاطات صناعية: إن الواقع الذي فرضته المنافسة العالمية من طرف دول العالم الثالث؛ و التي تركز في الأساس على ميزة الأجور المتدنية تدفع الحكومة الأمريكية لأن تخصص للشركات الأمريكية فضاء للمناورة يتيح التغير السريع في التمرکز الصناعي؛ أي جعل الوسائل الإنتاجية سريعة الانتقال و التأقلم من نشاط صناعي إلى آخر؛ من خلال برامج لتأهيل اليد العاملة؛ ومخططات تمويلية طويلة المدى.
- 2) سياسات البحث و التطوير: وتتضمن النفقات الحكومية في البحوث القاعدية المتعلقة بالصناعة؛ وكذلك لتأهيل الإمكانيات التجارية؛ والبحث في كفاءات تحديث قدرات النفاذ للأسواق.
- 3) الاستثمار في الصناعات الناشئة و التي لديها معدلات نمو قوية: إن التسارع الكبير في تغير النسيج الصناعي؛ يدفع السلطات نحو التركيز على كيفية تشجيع الاستثمار في الصناعات التي لديها القدرة على التوسع في الأسواق الخارجية؛ بالاعتماد على الأسواق المالية كمرق أساسي لهذه الصناعات.
- 4) الدعم للصناعات الرئيسية: يبدو أن التوجه نحو الصناعات الصاعدة كالإلكترونيات و التي مثلت مفتاح التفوق الياباني في هذه المرحلة؛ يجب أن تكون كذلك وسيلة للمراهنة عليها لاستعادة تنافسية الصناعة الأمريكية ككل؛ بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية و صناعة السيارات... الخ مما دلت عليه التجربة في الدول الأخرى على أنها قطاعات تحتفظ بهوامش إقلاع حقيقية.
- 5) التنسيق بين السياسات الموجودة:التنسيق بين السياسات المتبعة من طرف الولايات المتحدة يعتبر مطلباً ملحا لأنه أثبتت التجربة أن تعثر أداء الصناعة الأمريكية يعود في قسم مهم منه إلى عوامل هدر وعدم تجانس أو حتى تضارب في السياسات الاقتصادية و المالية؛ كما أن طبيعة الممارسة الأمريكية فيما يتعلق بالقطاع الصناعي تتميز بعدم المركزية؛ فكل ولاية لها سياستها الصناعية التي تناسبها؛ ولهذا فالدعوة أصبحت ملحة للتوجه نحو سياسة للتنسيق بين هذه السياسات.

بين احترام اللامركزية واعتماد سياسات موحدة وقائية يمكن في الفترة اللاحقة تلمس التوجه الصناعي الذي اختاره السياسيين الأمريكيين؛ حيث تدخل الحكومة الفيدرالية يبقى هامشياً لا يتعدى محاولة اتخاذ تدابير عامة من خلال الميزانية الفيدرالية خاصة في الجانب المتعلق بتحفيز الأسواق المالية؛ أو السياسة النقدية، بالمقابل يوجد على مستوى كل ولاية لجنة تقوم مقام وزارة الصناعة في الدول الأخرى تسمى بلجنة التنمية الاقتصادية EDC ينحصر عملها في توجيه الحياة الاقتصادية وتنفيذ القرارات للسلطة الولائية؛ وصل عدد هذه اللجان مع بداية القرن الحالي إلى 80000 لجنة [DubnickM 1985 pp113-129]

وعلى العموم فإن خيارات الإصلاح بدأت تأخذ مكانتها بالنظر إلى حجم الخسائر التي تحملتها الصناعة الأمريكية في مواجهة أوروبا واليابان؛ أين فقدت الكثير من أفضليتها التنافسية على الصعيد الدولي وحتى على مستوى الأسواق المحلية مما استدعى اعتماد سياسة للتعديل الهيكلي التي دعا إليها الكثير من الاقتصاديين و السياسيين [Foglesong R 1989 p32]

جدول (2-2): نماذج للسياسات الصناعية لبض الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2000

الولاية المحفزات الجبائية و المالية التي تتضمنها السياسة
<p><u>ألاباما</u></p> <ul style="list-style-type: none">• برنامج للقروض الجبائية عند الاستثمار؛ يتيح للمؤسسات التي تستجيب للشروط المطلوبة طلب كل سنة قرض لتمويل ضريبة الدخل تمثل 05% من الاستثمار المراد خلقه• إن المشاريع الصناعية يمكن أن تستفيد من إعفاء جبائي يصل إلى 10 سنوات؛ بمعامل 20% من الكلفة الكلية للمشروع• الرسوم على المبيعات يمكن تخفيضها من 04% إلى 1.5% في حالة إعادة التجهيز

- المؤسسات التي تعد برامج للتكوين و الرسكلة تستفيد من قروض تمثل 20% من حجم البرنامج

- المؤسسات الجديدة و المؤسسات التي تتميز بأداء جيد مكنها من التوسع؛ يمكنها الحصول على إعفاء من الضريبة على العقارات لمدة أقصاها 10 سنوات
- يمكن تقديم إعانات للمؤسسات التي تدخل مناطق معنية في مخطط الولاية بالدعم في إطار خطط التنمية؛ من قروض تصل إلى 2005 دولار عن كل عامل لديها

كولورادو

- المؤسسات التي تتموقع في مناطق الامتياز في إطار التنمية؛ يمكنها الاستفادة من قروض متنوعة على: الضريبة البحث والتطوير العمالة... الخ
- إن برنامج «**Colorado First**» يقدم برامج تكوينية لأرباب العمل لتحسين الأداء
- إعفاء أو تخفيض للضرائب المستحقة على المؤسسات التي تقتني تجهيزات صناعية؛ أو طاوية تدخل في نطاق برنامج صناعي مؤشر عليهم طرف الجهات الرسمية

اركنساس

- إن آلية «**Manufacturer's Investment credit**» تتيح للمؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات التحويلية و التي هي في طور التوسع من تخفيضات جبائية
- ان برنامج «**Economic Development Incentive Program**» يقدم للمؤسسات الناشئة إعانات نقدية حيث تصل قيمها إلى 3.9% من نفقاتها المتعلقة بالأجور لمناصب الشغل التي خلقتها
- المؤسسات التي تتموقع في مناطق الامتياز في إطار التنمية؛ يمكنها الاستفادة من قروض متنوعة على: الضريبة البحث والتطوير العمالة... الخ

Source: Lee L.(2005): Inventaire des politiques industrielles aux Etats-Unis: Portrait d'un paradoxe ; Politiques économiques , Notes et Analyses sur les états – unis No06 aout 2005 université de Montréal.Pp26-38

2. تبلور السياسة الصناعية للصينوسياسة الباب المفتوح

عند قيام الحكومة الشيوعية سنة 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من تبعات نتائج الحرب العالمية الثانية؛ أين كانت الصين ارض مفتوحة لأكثر المعارك شراسة وتدميرا؛ حيث دمرت القطاعات الاقتصادية؛ وبصفة خاصة النسيج الصناعي الذي كان قائما قبل الحرب؛ ونتج عن ذلك انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي بما يعادل 56% من القدرات الحقيقية [Qi Luo 2001 p17]؛ ولم تكن الحرب العالمية المؤثر الوحيد؛ فالصين ولفترة طويلة مثلت بؤرة توتر كبيرة لم تساعد على إحداث تنمية اقتصادية دائمة وهادئة. كما انتشرت مظاهر الفقر في الأرياف والمدن على حد سواء.

ومع حكم الحزب الشيوعي سطرت الصين هدفين أساسيينهما التصنيع و القضاء على مظاهر التخلف والفقر؛ من خلال الاعتماد على المقاربة الستالينية للتنمية؛ وذلك بالارتكاز على الدور الفاعل للحزب الحاكم في التسيير و التركيز العالي للقرارات و مركزية الخطط؛ مع إحداث خصوصية بالمقارنة مع النموذج السوفيتي تتمثل في تقسيم السياسة التنموية إلى مستويين: مستوى مركزي حيث الجهاز الحاكم المتمثل في الحزب والوزارات المركزية؛ تتولى التنمية الصناعية و تسيير التصنيع بالارتكاز على مقارنة التصنيع الثقيل لخلق نسيج صناعي خفيف بعد ذلك يستجيب للأهداف الاجتماعية للدولة؛ ومستوى ثاني لا مركزي تقوم فيه الحكومات المحلية بأدوار تنمية تركز في الأساس على دعم القطاع الفلاحي وإعادة تأهيله؛ والإشراف المباشر على تسييره.

ونتج عن هذا التوجه؛ خلق اقتصاد يركز بصورة كبيرة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج؛ حيث انتقلت مساهمة الدولة في القطاع الصناعي من 45.3 % سنة 1950 إلى 68.2 % في 1957 والمؤسسات شبه الحكومية أو التي يشترك فيها الرأسمال الأجنبي في نفس الفترة من 17.8% إلى 31.7 %؛ وتراجع القطاع الخاص من 36.9 % لنفس الفترة إلى ما يقارب 0.1 % [Qi Luo 2001 p18]

تميز الاقتصاد الصيني قبل انطلاق الإصلاحات لسنة 1978؛ بأنه منغلق نسبيا؛ حيث مثلت التجارة الخارجية نسبة 07 % تقريبا من الناتج الداخلي الخام؛ والتي كانت محتكرة من طرف بعض المؤسسات التابعة للدولة؛ وتميزت نشاطات التبادلات الخارجية بالصرامة في الرقابة على حركة السلع والخدمات؛ من خلال ترسانة من التشريعات والقيود الرقابية؛ بالإضافة إلى التحكم المطلق في أسعار الصرف العملة المحلية.

وكانت الخطوة الأولى والأساسية في عمليات الإصلاح التي باشرتها الصين مع مطلع الثمانينات؛ هو خلق المناطق الحرة؛ والتي سميت بالمناطق الاقتصادية الخاصة؛ لجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ وأصبحت البوابة

السياسية لدخول التكنولوجيا؛ و المعارف الصناعية ، وعززت بصدور أول تشريع في هذا الخصوص سنة 1979؛ حيث يخصص بتقنين؛ التحفيزات التجارية لصالح المستثمرين الأجانب. وبهذا سجلت الصين الانعطاف الكبير في الحياة الاقتصادية؛ بالتوجه نحو الاعتماد على المصادر الخارجية للنمو [Rosen G 1990 pp50-54] إن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية قد سبقه إجراءات تخفيض في التعرفة الجمركية على الواردات؛ فمعدل التعرفة الجمركية الفعلية أي (معدل التحصيل الجمركي على مجموع الواردات) انخفض إلى نصف ما كان عليه أوائل التسعينات حيث لم يتجاوز نسبة 4,5% ورغم ذلك فقد عرفت الصادرات الصناعية تطورا ملحوظا حيث لم تؤثر هذا التحرير المباشر للتجارة الخارجية في مستوى أداء القطاع الصناعي كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وجهت نحو نشاطات كثيفة العمالة؛ الموجهة نحو التصدير للاستفادة من الميزة التنافسية المقارنة في الأسواق الأجنبية؛ فالانفتاح التجاري بالنسبة للحكومة الصينية كان الغرض الأساسي منه الحصول على التكنولوجيا و المعارف الإنتاجية؛ من خلال المعدات و الأدوات التي تجلبها الخبرات المستثمرين؛ و التي تمثل مصدرا قويا لعصرنة البلاد و تعزيز التنمية. هدفت السياسة الصناعية التي اتبعتها الصين إلى تنمية الصناعات الخفيفة عالية الكثافة فيما يخص اليد العاملة و القابلة لامتناع فوائض الطلب في سوق العمل؛ وهكذا كان التركيز على صناعات مثل النسيج و الجلود و الأحذية و الممولة كليا برؤوس أموال أجنبية؛ وسرعان ما بدأت الصين تحقق نسب نمو جد عالية؛ تعتبر من بين الأعلى على المستوى العالمي؛ وحيث يمثل القطاع الخارجي المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي [Tidrick G 1987 pp133-140].

لقد بدأ الانتعاش الكبير منذ سنة 1979 مع قيام الدولة بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة ZES، من خلال اعتماد قانون الاستثمار الأجنبي الذي نظم عمليات دخول الرساميل الأجنبية بصورة سلسة؛ وتحولت هذه المناطق إلى بوابات مشرعة على مصراعيها على التدفقات الأجنبية المثلثة لاستغلال الإمكانيات الجبارة للسوق الصيني؛ و اعتبرت هذه المناطق بالنسبة للحكومة في بادئ الأمر كمتحارب لتجريب الآثار المرتقبة قبل تعميم العملية.

ولم يكن لهذه الإصلاحات فعالية من دون القيام بتعديل السياسة الحمائية؛ التي كانت و إلى غاية سنة 1982 من بين الأعلى على المستوى العالمي بمعدل 55,6%؛ لتتخفف إلى 17% سنة 1997 ثم إلى 15% سنة 2002 [Qi Luo 2001 p19].

3. تدارك النقائص في التجربة الكورية و سياسة التحرير المتدرج:

إن النجاحات الكبيرة التي حققتها كوريا الجنوبية منذ اعتماد السياسة الصناعية لسنة 1960؛ عرفت في الفترة 1970-1984 نوعا من التقهقر ناتج عن التغيرات التي اعتمدها في سياستها الصناعية؛ و المتمثلة في الإبقاء على السياسة الحمائية لفترة طويلة على النشاطات المتعلقة بالصناعات الثقيلة و الكيماوية؛ فهذه

النشاطات لم تستطع أن تندمج بطريقة جيدة في السياق العالمي؛ بحكم التوجه الانعلاقي للحكومة؛ ومبالغتها في التعامل مع هذه النشاطات على أنها صناعات ناشئة تتطلب حمايتها من المنافسة العالمية؛ مما خلف تكاليف على عاتق الدولة تحملتها لفترة أطول؛ تتمثل في تناقص أداء هذه الصناعة؛ وانخفاض إنتاجيتها أمام ارتفاع تكاليف العمل؛ وانحصار التدفقات الاستثمارية في القروض البنكية المحلية و الدعم الحكومي. [Graham M.E 2003 p 581; JayminLee 1986 ; kang C 1995p581]

لقد اعتبرت فترة 1973-1979 كأسوأ مرحلة تمر بها الصناعة في كوريا الجنوبية؛ لسببين

أساسيين: [kang C 1995p586]

يعود السبب الأول إلى التوجه الحكومي الذي اتخذته في المخطط الخماسي الثالث؛ حيث وضعت أهداف استثمارية وتصديرية لقطاع الصناعات الثقيلة و الكيماوية لا تنسجم مع الإمكانيات الذاتية لهذه النشاطات بحكم أنها غير مهيأة للمنافسة الخارجية من جهة؛ ومن جهة أخرى لتزامنها مع الأزمة الطاقوية العالمية التي جعلت الميزان التجاري يبدو شحيحاً على الرغم من تواصل هيمنة الصادرات الصناعية عليه؛ ولكن هذه الإجراءات الجديدة قد حدثت من التوسع في التصدير. و للتدليل على ذلك فإن حجم الصادرات الصناعية قد انتقل من 10.8% سنة 1973 إلى حدود 25 % سنة 78 أي بزيادة 14 نقطة؛ في حين أن المداخيل المتحصل عليها في نفس الفترة لم ترتفع بنفس الوتيرة؛ حيث انتقلت من 15.4 % إلى 19.3 %. وهذا يدل لوحده على أن الصناعة الثقيلة أصبحت في هذه الفترة تمثل عبئاً على استمرارية الأداء الجيد للقطاعات الأخرى؛ وتحدد سر نجاح التنمية الاقتصادية لكوريا؛ وهو المراهنة على التصدير كمحرك للنشاط الصناعي.

تزايد الكلفة النسبية للصناعة الثقيلة؛ وفقدان جزء هام من تنافسيتها؛ خاصة التكاليف الهيكلية للمنتج الصناعي؛ فأصبح أداء الدول الآسيوية الأخرى أفضل في التحكم في الأعباء؛ حيث أصبحت كوريا تدفع أجوراً تمثل ضعف ما تدفعه اندونيسيا؛ و 1.25 مرة ما تدفعه تايلاند مع بداية السبعينات (انظر الجدول (2-6))؛ وانخفضت إنتاجية الصناعة ككل إلى مستوى 07% كنتيجة مباشرة وبقيت الحالة تراوح مكانها لفترة طويلة نسبياً.

جدول (2-6): بعض المعطيات للمقارنة للأداء الصناعي في كوريا الجنوبية للفترة 1970-1987

متوسط الأجور لبعض الدول الآسيوية بالمقارنة مع اجور كوريا %	
1985 1987 1975 1980	
100 100 100 100	كوريا ج
47 26 27 19	اندونيسيا
83 49 55 50	تايلند
-76	مؤشر تكلفة وحدة العمل لبعض الدول الآسيوية للفترة 1979 بأسعار دولار 1975 (مؤشر التغير السنوي)

27.5	كوريا ج
9.4	تايبوان
3.9	سانغفورة

المصدر: بتصرف 68 Mauricio MosquitaMoreira ;op citp

إن هذه المؤشرات السلبية دفعت كوريا إلى إعادة النظر في سياستها الصناعية؛ بإدخال تصحيحات مستعجلة بدأت مع نهاية الثمانينات؛ بالتركيز على تحرير المنتجات الصناعية للقطاع الصناعة الثقيلة و الكيماوية؛ و لكن بطريقة مدروسة؛ حيث اعتمد على التخفيض المتدرج للتدابير الحمائية؛ و سحب السياسة التدخلية المعتمدة.

ومع بداية التسعينات استطاعت كوريا أن تنتهي من عمليات الإصلاح على المستوى الكلي بالنجاح في تخفيض معدلات التضخم من مستوى 18.6% في الفترة 1976-1979 إلى مستويات مقبولة (في حدود 6%)؛ وكان التركيز في الأساس على محورين رئيسيين: [Rhee G.Ch 1994 pp164-166]

- التحرير المرحلي لسوق السلع: بعد عمليات استرجاع التوازنات الكلية للاقتصاد الكوري؛ عمدت إلى وضع أجندة لتحرير التجارة وإصلاح المنظومة التشريعية المتعلقة بها؛ من خلال برنامجين خماسيين بدأ مع مطلع سنة 1983؛ واستهدف في البرنامج الأول معالجة المشاكل المتعلقة غير المتعلقة بالحواجز الجمركية، وفي الخمس سنوات اللاحقة عالجت جانب الرسوم و التعريفات الجمركية؛ فانقلت مستويات تحرير الواردات على أساس البند من 80.4% سنة 1983 إلى 87.7% سنة 1985 ثم إلى 95.4% في 1988؛ وهذه الطريقة ساعدت كوريا على تجنب صناعاتها من تلقي صدمة مباشرة في حالة الاعتماد على التحرير المباشر بحكم أنها بدأت بالواردات المتعلقة بالصناعات الخفيفة التي لديها مناعة أكبر من الصناعة الثقيلة.

ومن جانب الرسوم الجمركية فقد انتقلت من 23.7% سنة 1983 إلى 20.6% سنة 1984 ثم إلى 16.9% سنة 1988؛ ويعتبر هذا التخفيض أقل من المستوى المخطط له [Tidrick G 1987 p145] وعلى الرغم من ذلك فقد ساهم في استقرار الواردات حيث لم تتجاوز سقف 8% من الإنتاج المحلي فيما عدا المنتجات الكيماوية التي بلغت حدود 22% ساهمت بتغطية 21.1% من الطلب المحلي.

وتواصلت الإصلاحات من جانب آخر على مستوى الهيكل الصناعي؛ حيث بدأت كوريا التخلص من الأفكار المتعلقة بضرورة غلق بعض النشاطات الصناعية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وكانت البداية مع قانون 1980 الذي يعالج الإطار الخاص بالاستثمارات المباشرة؛ و أنماط التعامل مع المؤسسات الأجنبية التي تريد الدخول إلى السوق المحلي؛ حيث يقدر تسهيلات كبيرة لهذه الأخيرة لدخول و حرية تنقل الأموال و الأرباح، ويقدم تشجيعات خاصة بالنسبة لبعض النشاطات الصناعية أكثر من غيرها وكان الهدف الأساسي هو ضمان استفادة الصناعة الكورية من التحويلات التكنولوجية و توطئتها للرفع من قدراتها التنافسية؛ و كنتيجة لتسارع أداء

الإصلاحات أصبحت 97.5% من الصناعة الكورية مفتوحة على المؤسسات الأجنبية مع نهاية الثمانينات؛ وفي نفس السياق أصدرت الحكومة قانون لمحاربة الاحتكار؛ يعالج المعوقات التي تقف أمام المستثمرين الأجانب من الدخول إلى السوق المحلي [Auty Richard M 1994p81]

و بقيت النقطة الجوهرية التي تعتبر مفتاح الإصلاح الحقيقي و المتمثلة في تصحيح مسار أسواق عوامل الإنتاج النقطة المركزية ل إصلاحات حيث انصبت الجهود على جانبيين رئيسيين؛ هما الإصلاح المالي و الإصلاح النقدي؛ و انصبت الجهود في هذا الإطار في الإبقاء على أفضلية التوجه التصديري لدى المؤسسات العاملة.

4. الإصلاحات في روسيا:

مع بداية الثمانينات بدأت جدران المعسكر الشيوعي تتصدع؛ وأبدت عدم القدرة على المقاومة و الاستمرارية في نفس الخط بنفس المنهجية و المفاتيح المعتمدة منذ سنواتفي مواجهة المد الرأسمالي الكاسح و المغربي؛ عندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مست كل دول العالم تقريبا وكان وقعها على هذا المعسكر مضاعفا فرسخت جمود اقتصادياته وعكست اتجاه النمو لديه؛ وبينت عدم التعايش بين نمط التسيير الاقتصادي مع حجم التصنيع الهائل في هذه المناطق.

وعلى العموم لم يكن الإصلاح في هذه الفترة المتأخرة خيارا بالنسبة لكثير من دولها المعسكر؛ بل أكثر من ذلك؛ إنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ كما عبر عنه غورباتشوف⁽¹⁸⁾ ضمينا في قوله " ما حدث للاتحاد السوفيتي نتج أساسا من عوامل داخلية؛ انه يمثل التهديد الذي أصبح يمثله النموذج التنموي المبني على اقتصاد مخطط بصرامة وعلى ديكتاتورية في التسيير؛ ورفض الحرية و الديمقراطية؛ واحتكار صنع القرار داخل الحزب؛ وسيادة إيديولوجية جمدت كل شيء؛ إن هذا النموذج يبدو واضحا انه لن يستطيع أن يقوم بتغيرات هيكلية؛ لقد كان منغلقا بشكل صارم...".

لقد وصل التدني الاقتصادي إلى مستويات قصوى مما انعكس على معيشة الأفراد؛ إلى حد ان نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الاتحاد السوفيتي مثلا وصل إلى حدود 29% من نصيب الفرد الأمريكي [Fortescue S p26].

لطالما مثل الاتحاد السوفيتي المعلم الأساسي للكتلة الاشتراكية؛ وكان بمثابة نموذج قائم بذاته في ميدان التصنيع؛ حيث كان أول من اعتمد على مقارنة التصنيع الثقيل منذ العهد الستاليني عن طريق التخطيط الصارم و مركزية التسيير؛ هذه المقاربة كانت لها مبررات إيديولوجية أكثر من المبررات الاقتصادية المطروحة؛ فالتصنيع الثقيل هو رمز للتفوق؛ ورمز للملكية العامة التي يجب أن تكون واسعة؛ وتتحكم في كل الجوانب الإستراتيجية التي قد تمثل منفذا للإمبريالية للسيطرة على المجتمع. ومن وجهة نظر اقتصادية فإن المبرر الكافي يتمثل في كون الصناعة الثقيلة تمثل ضامنا للتحكم في الصناعات الأخرى و التوسع فيها لأنها تمثل سوقا لها للتجهيزات الصناعية

ومع بداية الثمانينات بدأت تظهر اختلالات هيكلية على أداء الاقتصاد السوفيتي؛ فالهدف الاجتماعي لإشراف الدولة على الاقتصاد لم يكن له أي اثر ايجابي بل بالعكس؛ فالفقر و التخلف بدأ ينتشران بصورة مقلقة؛ و العدالة في توزيع الدخل التي طالما تغنى بها الحزب لم تكن أبدا على ارض الواقع؛ ولم تعد مداخيل الدولة تكفي لتسيير البرامج و تنفيذها؛ وتتلخص الأمراض التي عانى منها الاقتصاد السوفيتي في [Fortescue S2001p34] التكاليف الهيكلية للإنتاج التي تحملها من دون أن تكون هناك أي بوادر لإعادة النظر في مفاهيم التسيير الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية؛ و من ناحية القطاع الصناعي تتلخص العيوب الواضحة في:

- الهيكل الصناعي غير المتوازن الذي اعتمد في إنشائه على القاعدة الصناعية الثقيلة؛ و التي تتميز بالثقل و التكاليف العالية؛ و من دون وجود صناعة متوسطة و خفيفة فعالة قادرة على امتصاص الفوائض الإنتاجية لهذه الصناعة لم يكن بمقدورها ان تساير التحولات خاصة التكنولوجية لفقرها للتمويلات اللازمة

- عدم وجود منافذ لتسويق المخرجات الصناعية نتيجة لظروف الصراع بين المعسكرين و الحصار غير المعلن عن المنتجات الصناعية السوفيتية؛ و تقلص السوق التقليدية نظرا لظروف الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الاشتراكية
 - إن التركيز المستمر على الصناعات العسكرية نتيجة لظروف الحرب الباردة قد دفع السياسيين الروس لإهمال الصناعات الأخرى؛ مما وضع روسيا بعد الانفتاح في خانة الدول المتخصصة في الصناعة العسكرية؛ و التي وان كانت تدر أرباحا فهي تجارة محدودة و مرتبطة بظروف الحرب و السلم.
- لقد تأكدت الاتجاه نحو الإصلاح في روسيا ابتداء من 1990 أين انطلقت بصورة عميقة الإصلاحات الاقتصادية؛ و التي لم تخرج عن السياق العالمي من حيث الخطوات التي اعتمدت؛ فمن إعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية إلى الخصخصة؛ حيث تمت عمليات التهيئة للمؤسسات الاقتصادية في الفترة؛ مع إعادة تعريفها وتخليصها من التراكمات للتعقيدات الناتجة عن الفترة السوفيتية خاصة مرحلة خروشوف التي عرفت إعادة هيكلة للمؤسسات الكبيرة حسب ضرورات المدخلات والمخرجات للفروع الصناعية مما أدى إلى تشكل مؤسسات متنوعة النشاطات ومتداخلة فيما بينها في أحيان كثيرة.

سياسة الإصلاح و السياسة الصناعية:

- عمدت روسيا في الفترة 1990-1995 إلى وضع أجهزة إدارية للإشراف على القطاع الصناعي و استهدفت هذه الهيئات بالأساس [Barbant v 1999 p61]:
- تحديد الأهداف المرحلية للإنتاج الصناعي بما يتوافق و الخيار الإصلاحي المعتمد: حيث سيحدد في هذه المرحلة الأولويات الواجب التركيز عليها في السياسة الصناعية الجديدة؛ وتحديد الخيارات المتعلقة بالمؤسسات

● وضع إستراتيجية صناعية واضحة و قادرة على بعث الصناعة الروسية من جديد

تمثلت هذه الهيئات في:

- إنشاء وزارة للصناعة سنة 1990 لتعوض وزارات متعددة للفروع الصناعية: حيث وحدت السلطة الوزارات المتخصصة التي كانت ثمرة الإصلاحات في عهد خروتشوف في وزارة واحدة تعمل على تسيير القطاع بالصورة المعروفة في الدول الأخرى، لقد تسببت تجزئة القطاع الصناعي إلى دوائر وزارية إلى تشتيت الجهد و انعدام التنسيق بين هذه الدوائر؛ وزاد من تعقيد الأهداف و عدم وضوحها
- إنشاء اللجنة الحكومية للسياسة الصناعية سنة 1992 تخضع من الناحية الدارية لوزارة الصناعة؛ تمثل النواة الصلبة للإدارة الاقتصادية الروسية يقع على عاتقها رسم معالم السياسة الصناعية و الأهداف المرجوة منها؛ وتستهدف بصورة أساسية: وضع التدابير اللازمة لحماية الصناعة الروسية و البحث في السبل التي تؤدي إلى تعظيم منافع الفروع الصناعية؛ بإيجاد مناخ أعمال مناسب و ضمان الانسجام و التكامل بين الفروع الصناعية؛ كما يدخل في صميم اختصاصها في تقديم الاقتراحات للحكومة حول الإجراءات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسة الاقتصادية العامة و المالية و النقدية. وتعمل هذه اللجنة على المساهمة في تنمية القدرات التكنولوجية والهياكل البحث والتطوير التي تتعلق بالقطاع الصناعي، وأخيرا الحرص على الربط بين الوحدات الإدارية للمقاطعات المتعلقة بالصناعة
- إنشاء الوكالات الحكومية للفروع الصناعية الخاصة: ابتداء من سنة 1993 باشرت وزارة الصناعة الروسية في إنشاء وكالات متخصصة في تسيير الفروع الصناعية؛ و هي مقارنة تذكر إلى حد ما بالصورة التي كانت عليها عملية الإشراف على الصناعة؛ غير أن في هذه المرحلة تم توزيع الفروع الصناعية على أربع وكالات؛ يمكن مقارنتها بصيغة الهولدينغ؛ الهدف من وراء هذه العملية هو إنشاء إدارة تقنية لها الخبرة في تسيير النشاطات الصناعية تكون قريبة كفاية من واقع ومتطلبات هذه النشاطات

الخاتمة:

على الرغم من السيادة النظرية لمنطق السوق في التسيير الاقتصادي و تغلب منطق الانفتاح التجاري و ما يتبعه من زيادة تركيز المبادلات التجارية الدولية من حيث القيمة و انتشارها بتأطير من المنظمة العالمية للتجارة؛ وعلى الرغم كذلك من تناقص لحجم المبادلات التجارية المتعلقة بالمخرجات الصناعية على حساب مخرجات الخدمات؛ فإن الدول الصناعية لم تتخلى يوما عن الدور الحاسم لرسم سياسات صناعية تلعب فيها الإدارة و من ورائها الدولة دور أساسي في توجيه الخيارات بما ينسجم مع مبدأ الدفاع عن مصلحة القطاع الاقتصادي؛ و هو ما يظهر بصورة جلية في التجارب السابقة؛ فدور الدولة في هذه النماذج لم يقتصر على مرافقة الإصلاحات بل تعداه إلى تحديد الخيارات؛ و بصورة عامة فإن التوجه العالمي الذي يغلب عليه صفة العولمة لايعني بالضرورة قطيعة

بين منطق السوق ومنطق اليد الخفية التي يمكن للدولة أن تعتمد خاصة إذا كان التوجه العام يزواج بسلاسة بين
الانفتاح الخارجي النمو الاقتصادي الداخلي المدعم بالسياسات

المراجع:

- Auty Richard M (1994):** Economic development and industrial policy (Korea Brazil Mexico India and China) edit Mensil.
- Dubnick Mel (1985);** Lynne Holt: Industrial Policy and the States: Publius, Vol. 15, No. 1. (Winter,), pp. 113-129
- Foglesong.R.E. Wolf. D joel.(1989):** the politics of Economic Adjustment ; pluralism , corporatism, and privatization ; GP press N York 1989
- Fortescue Stephen(2001):** policy-making for Russian industry CREES edit
- Hudson E William.(1985):**The Feasibility of a Comprehensive U.S. Industrial Policy Political Science Quarterly, Vol. 100, No. 3. (Autumn,), pp. 461-478
- Kang C David:**south korean and taiwanese development and the new institutional economies ; international organisation Vol 49 No 3 summer 1995 pp 555-587
- Lee Linda (2005):** Politiques économiques: Inventaire des politiques industrielles aux États-Unis: Portrait d'un paradoxe Notes & analyses sur les États-Unis//on the USANo 6, août 2005 Université de Montréal
- Luo Qi(2001):** China's industrial reform and open door policy (1980-1997) edit ASHGATE
- Mesquita Mouricio Moriera(2001):** Industrialization.Trade and Market Failures ; The role of government intervention in Brazil and South Korea edit Martin's press
- Mitrbfflan I. and Susan A. Mohrman (1987)**The Slack Is Gone: How the United States Lost Its Competitive Edge in the World Economy Academy of Management executive feb pp 65-72
- Tidrick Gene and Chen Jiyuan(1987):** China's industrial reform edit OXFORD university press

فرنسا و الصراع السياسي في الجزائر

الأستاذة سميرة بلعربي

جامعة العربي بن مهيدي " أم البواقي "

مدخل عام:

لا شك أن الجزائر تمثل واحدة من أهم بلدان المغرب العربي في الخريطة السياسية الفرنسية فأحداث الجزائر تنعكس على الوضع الداخلي الفرنسي، و على الصعيد الآخر يبقى الموقف الفرنسي من أهم و أخطر المواقف الخارجية المؤثرة في الوضع الجزائري.

فقد احتلت فرنسا الجزائر 132 سنة و لا تزال النخبة الفرنسية الحاكمة تعتبر أن الوضع الجزائري يؤثر على أوضاعها بصورة مباشرة، إضافة إلى النداءات المتكررة و الداعية إلى التدخل في الشؤون الجزائرية من طرف مثقفين و سياسيين فرنسيين، و يشير الوضع الاقتصادي الجزائري إلى صعوبة تفكيك العلاقات الثنائية الخاصة بين الجانبين، فالجزائر تمثل مجالا استراتيجيا حيويا لفرنسا سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني، فقد كانت فرنسا دائما الحضور على المستوى الاقتصادي فكانت أهم مستفيد من العقود التجارية في الوقت الذي انتهجت فيه الجزائر سياسة العقود مع الشركات الأجنبية.

ولقي الحدث الجزائري اهتماما أكبر لدى الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية بعد الفوز الكبير الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية التي نظمت في 26 ديسمبر 1991، وخاصة بعد استقالة الرئيس الشاذلي و إلغاء نتائج هذه الانتخابات من قبل المجلس الدستوري، حيث تابعت هذه الأوساط باهتمام أحداث الصراع الدائر بين السلطة الجزائرية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

فما هي طبيعة و خصوصيات العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا ؟ و ماهي الإستراتيجية التي اتبعتها فرنسا في تعاملها مع الصراع الدائر في الجزائر ؟ و ما هو الموقف الفرنسي من أحداث هذا الصراع خلال الفترة الممتدة من وقف المسار الانتخابي إلى غاية مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل 1999 ؟

1-توطئة على العلاقات الجزائرية الفرنسية:

تعود العلاقات الحديثة بين فرنسا و المغرب العربي إلى مرحلة ما قبل الاستعمار و كانت الجزائر الحلقة القوية في هذه التفاعلات، بفعل امتلاكها لأسطول بحري كبير على مستوى البحر الأبيض المتوسط و ممارستها للقرصنة البحرية كنشاط عسكري و تجاري بفرض الإتاوات البحرية، كما أن الجزائر كانت تعد المخزون الأول للقمح في المجال المتوسطي، و الذي كان المصدر الأساسي في التفاعلات التجارية الخارجية و الذي خلق مجالا لتبعية فرنسا للجزائر في هذا المجال و ترتب عنه أيضا ديون كبيرة لفرنسا باتجاه الجزائر، و الذي كان أحد أسباب الخلافات

الدبلوماسية التي وقعت بين البلدين خاصة بعد هزيمة الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827، فقد شكل هذا الحدث التاريخي نقطة التحول ليس فقط على مكانة الجزائر في الهيكلية العثمانية، و لكن أيضا على مستوى التوزيع الشئائي للقوة مع فرنسا و الذي أصبح في صالح هذه الأخيرة، مما حفز القيادات الامبريالية في تفعيل مخططات لاحتلال الجزائر بحجة الانتقام من سوء معاملة القنصل الفرنسي الذي ضرب بالمروحة من قبل داي الجزائر.

إلا أن هذه الحادثة لم تكن الدافع الحقيقي لهذا التطلع و لكن كان راجعا لرغبة فرنسا في استغلال الاختلالات الهيكلية في التوزيع الأورو متوسطي للقوة، و الذي كان على حساب المغرب العربيو كان أيضا تفعيلا عمليا للتطلعات الاستعمارية العالمية لفرنسا القائمة على الغطسة باسم التحضر⁽¹⁾ و بعد استقلال تونس و المغرب، اتسمت سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي بالتفريق في المعاملة مع الدول المغربية، و كان ذلك تحديدا خلال فترة حكم الجنرال ديغول (1958-1969) فقد أعطى التعاون مع الجزائر طابعا مميزا، بينما أظهر بعض التحفظ في تعاونه مع المغرب و تونس و يعود ذلك إلى أسباب نفسية و ديمغرافية و سياسية و اقتصادية، بحيث يرمي هذا التعاون إلى رفع معنويات الأمة الفرنسية التي أصيبت بانحيار كبير بسبب الحرب الجزائرية، و نحو آلام هذه الحرب من ذاكرة الفرنسيين و إشعارهم بأن الجزائر ما زالت تتعاون مع فرنسا و لم تتعد عنها.

كما تستهدف سياسة التعاون الديغولية مع الجزائر تأمين حماية فرنسيي الجزائر، و لا شك أن لموقع الجزائر الجغرافي و الاستراتيجي و ثقلهما في العالم الثالث أثرهما في انتهاج سياسة التعاون هذه، و فرض نطف الصحراء الجزائرية و غازها أهميتهما على ديغول لإيثار الجزائر على تونس و المغرب، بالإضافة إلى حيوية السوق الجزائرية التي لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى المنتجات الصناعية و الزراعية الفرنسية⁽²⁾.
تتميز العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا أيضا، بوجود عوامل تصادم تجعل العلاقة بين البلدين تعرف دائما فترات توتر و تذبذب، و بالمقابل هناك عوامل تقارب تحول دون تسبب الخلافات في قطع العلاقات بين الدولتين، و بالنسبة لعوامل التصادم فيمكن حصرها فيما يلي:

1-1- الخلافات التاريخية و السياسية:

*استرجاع الأرشيف: ما تزال الحكومة الفرنسية ترفض تسليم الأرشيف الوطني التاريخي للجزائر و الخاص بالحقبة العثمانية و بتجارب فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية و أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر التي امتدت ما بين عامي 1830 و 1962، لأنها تعتبره أرشيفا فرنسيا، رغم الاتفاقية التي أبرمت بين البلدين في 2009 و التي

لم تطبق إلى حد الآن، يضاف إلى ذلك خرائط الألغام المنتشرة على المناطق الحدودية، و ترى الجزائر أن الأرشيف الذي سلمته فرنسا لها يحدد الفترة الاستعمارية و لا يعكس الاعتراف بحقيقة المجازر، فهي لا تريد تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية ضد الأبرياء كأحداث 8 ماي 1945 إلى غاية 1962، لأنها كانت المنعرج الحاسم لتوضيح مدى همجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، أما فرنسا فتري أن موقفها لم يتغير والأمر القانوني هو أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية، إذن الأرشيف فرنسي

***تعويض ضحايا الاستعمار و التفجيرات النووية و تصفية الأماكن الملوثة:** يرتبط التعويض بمبدأ

الاعتذار لأنه يحمل في مضمونه اعتراف بجريمة في حق الشعب، لكن فرنسا ترفض الانخراط في حركة الاعتذار العالمية، لأن ذلك سيكشف عن جرائمها الشنيعة و لا تزال الجزائر تنادي بضرورة الاعتذار و التعويض، و قد حاولت فرنسا إخفاء النتائج الكارثية للتجارب النووية التي قامت بها، لكن النواب الفرنسيين كشفوها بتقديمهم مشروع قانون للبرلمان الفرنسي يهدف إلى تعويض المتضررين فلم يعد بالإمكان إخفاء حقيقة تلك الجريمة التي راح ضحيتها عشرات الجنود الفرنسيين، إضافة إلى وزير التعليم العالي الفرنسي الذي حضر تلك التفجيرات (3).

***ملف الصحراء الغربية:** يتبين من خلال متابعة تطورات مشكلة الصحراء الغربية في تسلسلها الزمني

بروز قطبين في منطقة المغرب العربي، يتمثل الأول في الرباط (المغرب) بمساندة فرنسية و الثاني في الصحراء الغربية بدعم من المجتمع الدولي بما فيها الجزائر، كما أن العلاقات المتأزمة بين القطبين أثرت سلبا على واقع المنطقة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و خلقت عوامل تصادم خاصة بين الجزائر التي يقوم موقفها من هذه المشكلة على أساس أنه تصفية استعمار و تحرير شعب و فرنسا التي تساند المغرب بسياسة غامضة للإبقاء على مصالحها فيها.

إن الخلاف حول قضية الصحراء الغربية يعود إلى فترة الوقوف الفرنسي إلى جانب النظام المغربي في نزاع الصحراء الغربية، بالتحمس لاتفاقية مدريد الثلاثية الخاصة بتقسيم الصحراء الغربية، فتسبب ذلك في أخطر أزمة سياسية بين البلدين منذ الاستقلال

1-2- الخلفات القانونية:

تعود الخلفات القانونية إلى عشرات المراسيم و القوانين التي صدرت منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 2005، و التي تحاول إعادة الاعتبار لمنظمة الجيش السري و الحركي و الأقدام السوداء الذين غادروا الجزائر سنة 1962، ففي ديسمبر 1961 صدر قانون يقضي بعودة الفرنسيين ما وراء البحر و تلتها قوانين التعويض في بداية السبعينيات، ثم قوانين التقاعد منتصف الثمانينات... الخ، إلى غاية صدور قانون 23 فيفري 2005 الذي خلق ضجة في الأوساط الجزائرية و ساهم في تراجع العلاقات الثنائية.

بالإضافة إلى ذلك نجد المحاولات المتكررة من الجانب الفرنسي لإعادة النظر في القوانين التي تستند إليها اتفاقية 1968، التي منحت مزايا للجزائريين (العمل، الإقامة، التنقل) و قد حاولت الدولة الفرنسية دوماً التقليل من الحوافز التي تضمنتها أو الحد منها، فقد خضعت هذه الاتفاقية من قبل إلى ترتيبات تمثلت في ثلاث ملاحق، سعت فرنسا من خلالها لتكييف الاتفاقية مع مصالحها بوضع شروط و قيود قصد إجبار الجزائريين على الخضوع إلى نفس القوانين المطبقة على الجاليات الأخرى، لكن الجزائر بقيت مصممة على عدم التنازل عن حقوق جاليتها المقيمة بفرنسا بالاستناد إلى القوانين الدولية التي تدخل في إطارها اتفاقية 1968 (4).

1-3- الخلفات الاقتصادية و الأمنية:

تمثل الجزائر سوقاً كبيراً للمواد الأولية الاستهلاكية بالنسبة لفرنسا، حيث تمثل المبادلات السنوية في السلع "الاستيراد و التصدير" من ثمانية إلى عشرة ملايين يورو سنوياً، بينما تقل الاستثمارات الفرنسية في الجزائر عن 500 مليون يورو، و هو ما يعني عدم التوازن بين المبادلات و الاستثمارات، فبحثت الجزائر عن مجالات أخرى للتعامل مثل الصين، الهند، تركيا، البرازيل، كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، ما تسبب بالتالي في تحميد العديد من العقود مع الطرف الفرنسي.

فالجزائر لا تمثل إلا 1% من التجارة الخارجية لفرنسا و 5% من صادراتها من الطاقة، حيث تفضل فرنسا الاستثمار في كل من تونس والمغرب على حساب الجزائر، و بالتالي فمن الطبيعي أن تفقد تدريجياً حضورها في السوق الجزائرية (5).

كما ساهم المشروع الأورو متوسطي في تراجع العلاقات الثنائية، فبمجرد الإعلان عنه في مؤتمر برشلونة عام 1995 بدأت فرنسا المتبينة لمنطقاته و الداعمة له في توظيفه من أجل تنفيذ إستراتيجيتها المتوسطة اتجاه دول الضفة الجنوبية، و أولها الجزائر حتى تتمكن من الاستمرار في المحافظة على مكتسباتها التقليدية، التي أصبحت تنافسها فيها أكثر من قوة و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و بالمقابل رأت الجزائر أن إيجابيات هذا المشروع، لا ينفي كونه يعبر في الواقع عن تطلعات أوروبية مشتركة بتأثير فرنسي و يستجيب لها أكثر مما يراعي مصالح دول الضفة الجنوبية التي لا تمتلك رؤى موحدة اتجاهه (6).

أما عوامل التقارب بين البلدين، فتتلخص فيما يلي:

1-5- العوامل الجيوإستراتيجية:

إن الموقع الجيوإستراتيجي للجزائر أرضاً و شعبا و انفتاحها على العالم الخارجي القريب من فرنسا بامتداداته البحرية و البرية مع دول المغرب العربي و دول المتوسط، جعلها منطقة جذب لفرنسا لتتمكن من خلالها تحقيق الأمن و التعاون و الاستقلالية لأوروبا و التصدي لعوامل الاختراق التي سببها المد الأمريكي و الآسيوي (7)،

فرنسا تعتبر أن الجزائر لها موقع جيوسياسي و إستراتيجي بالغ الأهمية على مستوى منطقة المغرب العربي و الدول

الإفريقية المجاورة، و ذلك باعتبار أنها تمثل إحدى أهم تلك المناطق الجغرافية التي كانت تحت سيطرتها الاستعمارية، فالجزائر تصنف في الإستراتيجية الدولية عموما و الفرنسية خصوصا من ضمن أهم الدول المحورية في العالم، و ذلك جراء قدرتها على التأثير سلبا و إيجابا على الاستقرار الإقليمي و الدولي بفضل إمكانياتها المادية و المعنوية، و لهذا فإن إدراك فرنسا لهذه الأهمية ينبع من عدة عوامل أهمها⁽⁸⁾:

* إن الجزائر هي أكبر دولة قريبة منها من المغرب العربي من حيث المساحة و لها حدود متصلة مع دول المنطقة بالإضافة إلى امتلاكها صحراء شاسعة، و هو ما جعلها تعتبر في نظر القادة الفرنسيين أهم عمق إستراتيجي لبلادهم، لا سيما و أن فرنسا تفتقد لمثل هذا العمق على مستوى إقليمها.

* برزت الجزائر كعمق استراتيجي خطير بالنسبة لمسائل الدفاع عن الأمن القومي الفرنسي، و كذلك عن أمن دول المغرب العربي التي ترتبط معها باتفاقيات أمنية و دفاعية مختلفة، مما جعلها تنظر إلى أن المساس بأمن هذه الدول هو مساس بمصالح الأمن الفرنسي المتعدد الأشكال، و الذي يمتد في مفهومه الحالي إلى ما وراء حدودها الإقليمية أي بأمن و سلامة حدود أصدقائها.

* أدى تطور المفاهيم الجيوبوليتيكية و الإستراتيجية الفرنسية و كذا العوامل التاريخية إلى نتيجة مفادها، أنه إذا ما فتحت الجزائر قواعدها العسكرية لأية قوة معادية لفرنسا أو أنها تمكنت من السيطرة عليها، فإنها ستتمكن من السيطرة على كامل منطقة شمال إفريقيا بسبب قرب حدودها من الحدود الجزائرية، و هو ما يضع عواصم الدول الأوروبية ضمن المدى المباشر لأسلحة هذه القوة، ما دفعها إلى تبني تصور أن غياب علاقات خاصة مع الجزائر هو بمثابة كارثة لها و لأوروبا.

1-6-العوامل الاجتماعية:

و تأتي في مقدمتها مسألة الهجرة التي تستمد ثقلها في كفة العلاقات الجزائرية الفرنسية من العدد الهائل للجالية الجزائرية في فرنسا، و التي تعد من أهم المجموعات البشرية الأجنبية من حيث العدد فقد وصل عددهم سنة 1963 إلى 460000 مهاجر، و حرصت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال على بقاء هؤلاء المهاجرين نظرا للظروف الصعبة التي كانت تعيشها البلاد، كما نجحت في ضمان حقوقهم المشروعة عن طريق اتفاقية 1968⁽⁹⁾ التي زادت من عدد المهاجرين و أصبح هذا الملف ذو وزن كبير في العلاقة بين البلدين و خلق مسؤولية مزدوجة و الأهم أنه ساهم في استمرارية العلاقات الثنائية، و هو ما يؤكد "محمد حربي" الذي يرى أنه في أسوأ الحالات لم تنقطع العلاقات بين سلطات البلدين، و يرجع ذلك حسبه إلى⁽¹⁰⁾:

*وجود مئات الآلاف من المهاجرين في فرنسا من الجزائريين بحيث وصلت الجالية الجزائرية إلى ما يقارب 4 ملايين.

*وجود علاقات و تبعية على المستوى الاقتصادي و المالي بين مجموعات فرنسية مؤثرة و أرباب السلطة في الجزائر.

*وجود جالية فرنسية في الجزائر تتطلب هي الأخرى إطار و قنوات ثنائية سواء من ناحية التنظيم أو الاستقرار، بالإضافة إلى وجود مؤسسات و مراكز تعليمية فرنسية داخل الجزائر، و تبين إحصائيات وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية لعام 2004 أن حوالي 71000 فرنسي يعيشون في الجزائر، 30964 منهم فقط مسجلين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، و البقية غير مسجلين.

و بالتالي فالتعامل مع هذه الملفات يستدعي التقارب و التعاون لمعرفة الايجابيات التي يمكن للجالية أن تقدمها و يتم الاستثمار فيها في المستقبل.

2- الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر:

تحكم الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر مبادئ و منطلقات ثابتة ترتبط جذورها بنظرة فرنسا إلى منطقة البحر المتوسط و الذي تعتبره بحرهما، و إلى ضعفه الجنوبية التي تعدها إحدى المجالات الحيوية لتحقيق إستراتيجيتها الشاملة، و انطلاقا من هذا التصور عملت في الماضي على أن تجعل الجزائر أرضا و شعبا و لمدة 132 سنة قطعة تابعة لها و ذلك بواسطة سياسة الإدماج بالقوة (11).

بعد استقلال الجزائر، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال و النصوص المرافقة لها من أجل تكريس تواجدها الثقافي مستقبلا، فقد حصلت بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات ايفيان للاستقلال، و بحكم المادة الثانية منها، على الحق في الحفاظ على ملكية 05 مراكز بحوث، 18 ثانوية، 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري، كما نالت عددا من الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق المكتسبة للرعايا الفرنسيين (12)، إلا أنها و منذ الثمانينات بدأت تتوجه إلى تحويلها لمنطقة عبور، ليس فقط إلى مناطق نفوذها التقليدية، و إنما إلى العديد من ميادين التنافس الدولي الجديد بين القوى الكبرى فيما كان يسمى بالعالم الثالث، و قد كشفت المتغيرات التي مرت بها الجزائر ضعف مواجعتها لهذه الإستراتيجية، التي ظلت تعطي اهتماما خاصا لمكانة الجزائر عبر العديد من المستويات الإقليمية و الدولية في تنفيذ أهدافها (13)، و التي تتمحور فيما يلي:

2-1- مكانة الموقع الإستراتيجي:

تكتسي الجزائر أهمية جيوسياسية و هو ما يرجع إلى عدة أبعاد أهمها:

*البعد الجغرافي: تعتبر الجزائر أكبر دولة على المستوى المغربي و ثاني دولة على المستوى الإفريقي من حيث المساحة، و لها حدود متصلة مع جميع دول المغرب العربي، حيث يقدر طول الحدود البرية بـ 6343 كلم، و

صحراء ذات بعد إستراتيجي مهم من حيث الموارد الطبيعية و المناخ، كما تعد امتدادات واجهتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط حلقة بحرية بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا، و هي الدولة الوحيدة التي لها حدود مع كامل الدول المغاربية.

***الأبعاد الإقليمية:** تتوسط الجزائر قلب المغرب العربي مكونة حلقة الاتصال بين القطب الشرقي والقطب الغربي، فمن الصعب إقامة أي مشروع في المنطقة دون مشاركتها، يضاف إلى أنها تكون حلقة اتصال بين الشمال العربي و دول الجوار المغاربي و دول الجنوب الإفريقي.

***الأبعاد الاقتصادية:** إن الجزائر محور هام للتبادلات و التعاون مع القارة السمراء بفضل انتمائها إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي لا بديل عنه في المبادلات التجارية و الاقتصادية فهو معبر لثلاث قارات (إفريقيا، آسيا و أوروبا).

***البعد الأمني:** تعد الجزائر بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل و منعرجا حاسما في تقاطع السياسة الفرنسية مع نظيرتها الأمريكية، التي أصبحت تولي أهمية بالغة لهذه المنطقة يضاف إلى ذلك الأهمية التي تكتسبها الصحراء الجزائرية الشاسعة، و ما تمثله من عمق إستراتيجي و اقتصادي و أممي، انطلاقا من المقولة الأمريكية " من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر إستراتيجيا على منطقة الساحل و غرب إفريقيا "، و انطلاقا من هذه المعطيات الجيواستراتيجية التي تعطي للجزائر مكانة هامة في التأثير على السياسات الإقليمية و حتى الدولية، تسعى فرنسا إلى الحيلولة دون وصول أية قوة إلى اختراق مجال تحركاتها في المنطقة بحكم الأسبقية التاريخية للتواجد الفرنسي فيها (14).

2-2- تأثير المكانة السياسية: أعلن الرئيس فرانسوا ميتران على إثر وصوله إلى السلطة و على مستوى

الخطاب السياسي، أنه يعمل على طي خلافات الماضي و إزالة بصماتها التي سممت و لفترة طويلة العلاقات الجزائرية الفرنسية، و إعادة بنائها على أسس و معطيات دولية جديدة لكي تكون مثمرة و فعالة، ليس فقط على المستوى الثنائي، و إنما على مستوى المغرب العربي الذي ترى فيه دوما أنه منطقة نفوذ لها فيما يتعلق بإستراتيجيتها، و عليه فإن استمرار هذا الإدراك لأهمية مكانة الجزائر السياسية و تطوره يعود إلى تطور مجرى الأحداث لا سيما في المغرب العربي، و الذي بين أن أي خلاف بين فرنسا و أي دولة من دول المغرب العربي، ما هو إلا مجرد توتر في العلاقات الثنائية، أما الخلاف مع الجزائر فإنه يتجاوز ذلك، و يمكن أن يهدد الدبلوماسية الفرنسية في العالم، بالنظر للمكانة السياسية التي كانت و لا تزال تحظى بها الجزائر على المستوى الدولي و المغرب العربي بالخصوص، و التي اكتسبتها عبر سياستها المعتمدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (15).

و كذلك نجد أن الجزائر تمارس قوة جذب حقيقية ليس فقط من ناحية الوضع الجغرافي والسياسي و لكن من ناحية تعدد قدراتها المتاحة لحل النزاعات و الأزمات على صعيد المجتمع الدولي، و هو ما يجعل من الجزائر شريكا إستراتيجيا في التأثير المباشر على نظام العلاقات الدولية و ركيزة جيوسياسية بالنسبة لفرنسا.

2-3- تأثير المتغير الاقتصادي: تعد الجزائر ثالث قوة من حيث الاستثمار في المجال النفطي بعد

السعودية و قطر ب 21.4 مليار دولار ، ما يحفز فرنسا بالخصوص على إعادة النظر في سياستها اتجاه الجزائر و بالأخص في ظل التنافس الأمريكي و الآسيوي بالمنطقة، كذلك تلعب سوناتراك دورا هاما في الاقتصاد الجزائري باحتلالها المرتبة الثانية عشر عالميا و المرتبة الثانية كمصدر للغاز الطبيعي السائل (GNL)⁽¹⁶⁾ .

و هنا تبرز الأهمية البالغة للناحية الاقتصادية، ففرنسا ترى أحقيتها في المنطقة بحكم أسبقيتها التاريخية، لذلك فهي لا ترغب أن ترى أي دولة أخرى تزاومها و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و هو الأمر الذي أدركته فرنسا و تعمل من أجل إضعاف الاحتراق الذي يزداد سعة و أهمية، و ذلك بإعادة النظر في سياستها اتجاه دول المنطقة بالعدول عن سياسة التردد و التهميش التي انتهجتها اتجاه دول المتوسط عامة و الجزائر خاصة و يندرج مشروع " الاتحاد من أجل المتوسط " في هذا السياق فقد جاءت الدول الأوروبية و على رأسها فرنسا بهذه الفكرة كرد فعل على مبادرة أمريكا " مشروع الشرق الأوسط الكبير " .

فرنسا تسعى إلى خلق نوع من التوازن في منطقة شمال إفريقيا و ذلك بهدف الحد من المد الأمريكي في المنطقة لتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة، و ضمان أمنها البشري و الطاقوي و الحد من تصاعد الهجرة غير الشرعية و التهديدات التي تصاحبها، فالجزائر كانت أكبر الدول التي حظيت بالزيارات الرسمية الفرنسية من أجل التسويق للمشروع، كما أكد مسؤولوها أن الجزائر تعد طرفا مهما و فعالا⁽¹⁷⁾ .

3-فرنسا و تطورات أحداث الصراع السياسي في الجزائر:

واكبت الأزمة الجزائرية بداية تزايد الاهتمام الأوروبي بالجزائر تبعا لمقتضيات النظرة الجيوسياسية أي الاستقرار السياسي في جنوب المتوسط، خاصة و أن هذه المنطقة ما زالت تمثل هامشا حيويا لسياسات الدول الأوروبية و مصالحها و نفوذها، فبعد تطور الأحداث العنيفة و تصاعد تأثير التيار الإسلامي و وصوله إلى السلطة، أخذت كل من فرنسا و اسبانيا و ايطاليا و بريطانيا تنظر إلى الجزائر نظرة اهتمام و شك، و اعتبرت أن ما يحدث فيها يتعلق بأمنها القومي خاصة مع إدراكها أن التيار الإسلامي ينظر إليها (أي هاته الدول) نظرة معادية لها و لتطلعاتها و مصالحها.

و بالنسبة لفرنسا تحديدا لقيت الأوضاع السياسية في الجزائر منذ تنامي التيار الإسلامي (أي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات البلدية ثم الدور الأول من التشريعات) اهتماما أكبر، و هو ما يدل عليه المواقف الحاسمة و الرأي القاطع من الجانب الفرنسي إزاء كل حدث و بالشكل الذي يتوافق مع ما تمليه المصلحة الفرنسية، و مثال ذلك ما قاله وزير خارجية فرنسا السابق " جان فرانسوا بوسيه "، بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات البلدية التي أجريت في جوان 1990، حيث قال: " إن هذه النتيجة تثير قلقا بالغا، إنها تحد خطير لفرنسا و لأوروبا.. يجب أن لا يسمح للأصولية التي تكسب أرضا في جنوب البحر المتوسط بالانتشار إلى الشمال " ⁽¹⁸⁾ .

3-1- المفهوم الفرنسي لأحداث الصراع الدائر في الجزائر:

يقول " هيو روبرتس " أن فرنسا أثرت على مسار الأحداث في الجزائر منذ عام 1988، فالتوافق في الطروحات الرسمية الجزائرية و الفرنسية فيما يتعلق بتسيير الأزمة سببه، ليس تأثير الجزائر على فرنسا، وإنما تأثير فرنسا على الجزائر و حددت الأوساط الرسمية الفرنسية تعريفها لما جرى في الجزائر بناء على الطروحات التالية (19):

* إن الصراع هو مجرد تعبير عن انقسام أو تعارض بين الحركة الإسلامية من جهة (لا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة)، و بين الدولة من جهة أخرى.

* إن التعارض بين الطرفين يشمل جميع الجوانب بحيث لا يوجد مجال لحل وسط، لأن الإسلاميين ثوريون في أهدافهم و أساليبهم و لن يقبلوا بأقل من جمهورية إسلامية، في حين أن الدولة و هي أساسا علمانية و عصرية، لا تستطيع أن تتوصل إلى اتفاق معهم قبل أن تضمن بقاء طابعها السابق.

* إن قيام جمهورية إسلامية في الجزائر لا يخدم مصالح عديد الأطراف و هي:

أ-الدولة الجزائرية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى تراجع في جميع الميادين السياسية و الاجتماعية و القانونية و الثقافية.

ب-فرنسا، لأن ذلك لن يهدد مصالحها في الجزائر فحسب، بل سيعجل بهجرة مئات الآلاف من الجزائريين الذين سيطلبون اللجوء إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، كما أن ذلك سيعرقل جهود فرنسا لدمج مواطنيها المسلمين * في المجتمع الفرنسي، و يفرض عليها تشجيع قيام " إسلام فرنسي " معتدل و غير سياسي داخل فرنسا.

ج-الدول العربية الأخرى لا سيما تونس و مصر، حيث يخشى امتداد أحداث مشابهة إلى تلك الدول.

د-العرب بوجه عام، بتراجع القيم العصرية و الديمقراطية.

هـ-أوروبا بوجه خاص، بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها بالنسبة لها دول جنوب حوض المتوسط.

* إن التوجهات الإسلامية الثورية هي في الأساس اقتصادية، لذلك فإلغائها عليها يقتضي دعم الجزائر بإعانات اقتصادية.

* إن طرفي الصراع (المسلحون الإسلاميون و الدولة العصرية المحاصرة) لا يوجد بينهما أي حل وسط يمكن التفاوض بشأنه، فلا مجال لذلك.

*تستلزم الظروف السابقة دعم نظام الحكم القائم عسكريا و اقتصاديا — على الرغم من سلبياته — على اعتبار أنه " أهون الشرين ".

*إذا تم التسليم بدعم نظام الحكم القائم و هو ضرورة مؤسفة، فيجب في النهاية إيجاد حل سياسي و هو ما لا يتحقق إلا بالحوار بين النظام و القوى الأخرى التي تنبذ العنف، و هي الخطوة التي شجعت فرنسا النظام الحاكم عليه.

3-2- خلفيات الدور الفرنسي في الجزائر:

إن المفهوم الفرنسي للصراع الدائر في الجزائر تم بناؤه بالنظر إلى المعطيات التي أفرزها هذا الصراع بالنسبة للمصالح الفرنسية، ففرنسا تعتبر أكثر الدول تضررا في الجزائر في تلك الفترة، بحيث اضطر أكثر من 90% من رعاياها لمغادرة الجزائر، كما تعرض الكثير منهم للاغتيال، فمن بين 25 ألف فرنسي كانوا في الجزائر لم يبق منهم سوى حوالي 200 شخص (20) و عليه فخلفيات الدور الفرنسي في الجزائر أثناء فترة الصراع السياسي كانت محكومة بالعوامل التالية:

*العامل الأمني و التنامي الإسلامي:

إن الوضع المتأزم في الجزائر يعتبر عاملا مركزيا من عوامل تحريك عدم الاستقرار في المنطقة من خلال المكانة التي تحتلها الجزائر - كما أسلفنا ذكره سابقا -، لذلك فوصول الإسلاميين إلى الحكم من شأنه تنشيط الاتجاهات الإسلامية في مناطق أخرى كمصر و المغرب، و ما زاد من قلق فرنسا هو النموذج العراقي الذي طور صواريخ روسية و وجهها إلى إسرائيل، و في حال جزائر إسلامية يصبح السيناريو على الطريقة العراقية ممكنا، وعليه لا بد من اهتمام فرنسي كبير بغرض منع إمكانية حدوث تحدي نووي ضدها.

لقد تنامي العنف في الجزائر بفعل الصراع الدائر و انتشر إلى الأراضي الفرنسية و قبل ذلك إلى دول المغرب العربي، يعد هذا الهاجس الأمني و النظرة المحددة للتيار الإسلامي خلال العشرية السوداء من أهم محددات السياسة الفرنسية، فوضع الملف الجزائري في فترة من فترات الصراع في الجزائر، ضمن صلاحيات وزير الداخلية مدعوما من رئيس الحكومة السابق " ادوار بلادير "، يؤكد على النظرة الأمنية التي تعاملت بها الحكومة الفرنسية مع الملف الجزائري.

*العامل الاقتصادي و المنافسة الأمريكية:

إن فرنسا هي المصدر الأول للجزائر بما يفوق نسبة 23.5% من إجمالي وارداتها و التي تصل قيمتها 13 مليار فرنك فرنسي، كما أنها تستورد 13.3% من صادرات الجزائر و التي تشكل المحروقات 95% منها، هذا بالإضافة إلى الديون الجزائرية اتجاه البنوك الفرنسية، و كذا الشركات الفرنسية الموجودة في الجزائر ALCATEL، ALTSON .

و يبقى هذا العامل الاقتصادي العنصر الأساسي في السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الجزائر، خاصة بعد تنامي المنافسة الإيطالية الأمريكية، فقد تولد لدى باريس تخوفا من هيمنة أمريكية محتملة في منطقة تعتبرها فرنسا

منطقة نفوذ، يجب المحافظة عليها من السياسة الأمريكية التي استحوذت على أغلب المناطق الإستراتيجية و خصوصا بعد حرب الخليج الثانية، بحيث أخرجت أمريكا على إثرها فرنسا من أهم أسواقها التقليدية في الشرق الأوسط، و قد علق أحد الصحفيين المطلعين على الأوضاع السياسية في شمال إفريقيا " بأن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر".

و يكمن العامل الاستراتيجي المهم في أن الجزائر هي البلد الجنوب متوسطي، الذي يتوفر على احتياطات هامة من النفط و الغاز الطبيعي الموجودة على أبواب أوروبا الموحدة، و عليه لا بد من التحرك و التأثير في الصراع الدائر في الجزائر بكيفية تحفظ لفرنسا كل امتيازاتها و لضمان المستقبل، عبر محاولة تجنب نظام يقرب الوضع (21).

3-3- التفاعل الفرنسي مع الصراع السياسي في الجزائر:

تميزت نهاية سنة 1991 بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية بحصولها على 47.26% من الأصوات المعبر عنها، و أمام هذا الوضع الجديد - الذي برزت فيه الجبهة كقوة في الشارع الجزائري من خلال حجم قاعدتها الانتخابية، و في نفس الوقت لم يتضح حجم قوتها الفعلي و مدى امتلاكها لأوراق أخرى تدعم قوتها في الشارع، كما لم يتأكد وصول الجبهة إلى الحكم من عدمه - تبنت فرنسا منطق الحياد، إذ عبر رئيس الجمهورية الفرنسية في جانفي 1992 بأن فرنسا ستكون لها دون شك علاقات مع من سيحكمون الجزائر، و قد كان هذا الموقف خوفا من المراهنة على طرف معين، ما يؤدي إلى نتائج وخيمة على مصالحها في جنوب المتوسط إذا ما فاز الطرف الآخر بالحكم (22).

و عليه يمكن القول أن الموقف الفرنسي في البداية كان متحفظا و حذرا إزاء ما يجري من أحداث على الساحة السياسية و الأمنية الجزائرية، لكن المسار الذي نجحت فيه جبهة الإنقاذ لم يستمر طويلا و ألغي خلال الأيام الأولى من شهر جانفي 1992، وهو ما أعطى رؤية جديدة للسياسة الفرنسية لكي تعبر عن موقفها الرسمي، الذي جاء من خلال التصريح الذي أدلى به الرئيس الأسبق " فرانسوا ميتران "، الذي اعتبر إيقاف المسار أمر غير طبيعي و يستحسن استئنافه في أقرب وقت.

و يعتقد " ناظم عبد الواحد الجاسور " أن الوقت الأقرب يكون بعد قطع الطريق التي قد تؤدي بالجبهة إلى الوصول إلى السلطة، كما يشير إلى أن الإعلام الفرنسي الذي يعكس بالضرورة وجهة نظر الأوساط السياسية الفرنسية، كان أكثر تحمسا لتدخل الجيش و وقف العملية الانتخابية وهو ما تم فعلا (23) و هو نفس الرأي الذي تبنته " أنطوانيت ديلافان " (Antoinette delafin) التي ترى أن موقف أغلب المثقفين الفرنسيين و الساسة، كان هو العمل على إلغاء أو وقف العملية الانتخابية التي تجري اعتقادا منهم أن الطرف المنتصر، سيستفيد من الانتخابات الحرة ليحكم قبضته على السلطة و يبقى دكتاتور (24).

بدأت التغييرات تظهر على الخطاب و الممارسة الفرنسية بعد انتخابات مارس 1993 و مجيء حكومة يرأسها " ادوار بالادير " ممثل اليمين الفرنسي، و وزير الداخلية " شارل باسكوا " و وزير الخارجية " ألان جوييه "،

الذين عبروا عن موقف واضح تمثل في معارضتهم لوصول الإسلاميين إلى السلطة و القلق الكبير من الهجرة المكثفة نحو فرنسا، و هو ما يعني أن القيادة الفرنسية أصبحت تقترب من طروحات السلطات الجزائرية فيما يتعلق بموضوع الحوار الذي لا يجب أن يشمل الجميع، إذ اعترف " جوييه " أمام الجمعية الوطنية، بأن الحوار الذي تحاول الحكومة الجزائرية إقامته مع الإسلاميين لن يؤدي إلى نتيجة، لأنه من الصعب الحوار مع القوى السياسية التي تفضل لغة " الكلاشينكوف "، و هو ما يعني التراجع عن موقف سابق حين أعلنت السلطات الفرنسية دعمها للجزائر في إطار الحوار مع الإسلاميين، باعتباره الوسيلة الوحيدة للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية.

أدى هذا الموقف الجديد للقيادة الفرنسية من الحركة الإسلامية و الحوار إلى إعادة بعث الحوار و التعاون بين باريس و الجزائر سنة 1993، و قد تزامنت تلك الفترة مع الأزمة المالية التي أصبحت تعاني منها الجزائر و كانت المساعدات الاقتصادية الوسيلة الأكثر فاعلية لدعم النظام الجزائري، و بدأت بقرض قيمته 5 مليار فرنك فرنسي كقروض تجارية لسنة 1993، و هدف هذا الدعم إلى إنقاذ النظام من الاختيار أمام الإسلاميين (25).

و قد تبني " شارل باسكوا " شعار تصفية " الأصولية الإسلامية " ليس في فرنسا وحدها و إنما في الجزائر، لقد أثار هذا الموقف الفرنسي الداعم للنظام في الجزائر استياء واسعاً لدى الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجماعات الإسلامية المسلحة (26) و كانت هذه السياسة سبباً في تعرض المصالح الفرنسية في الجزائر إلى الأذى، من خلال قتل العديد من الفرنسيين، أو تعرض فرنسا ذاتها لأعمال عنف أودت بحياة كثيرين (27) فمنذ سبتمبر 1993 قتل 26 فرنسياً، و في أكتوبر 1994 أشار وزير الخارجية الفرنسي " آلان جوييه " أنه منذ الفتح نوفمبر 1993، أكثر من 6000 فرنسي غادر الجزائر، منهم 1100 بمساعدة مختلف القنصليات (28) و بعدها ساهم تولى الزعيم الديقولي " جاك شيراك " الرئاسة في إدخال بعض التعديلات على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، الذي اختار أسلوب التهدئة في التعامل مع الوضع الجزائري، و قد تبني وزير داخلية " جان لويس ديبري " سياسة التعامل مع العنف داخل فرنسا و امتنع عن التورط فيما يحدث في الجزائر، و قد أشارت بعض المصادر أن حادث اختطاف الطائرة الفرنسية التابعة للخطوط الجوية الفرنسية سنة 1994، و تهديد الخاطفين بإسقاط الطائرة وسط باريس هو السبب الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى تغيير سياستها تجاه الجزائر، و التخلي عن الانحياز العلني للسلطة الجزائرية.

و يشير " عمرو عبد الكريم سعداوي " إلى أن أزمة اللقاء بين الرئيسين شيراك و اليامين زروال، في نيويورك في أكتوبر 1995 و إلغاء الاجتماع في اللحظة الأخيرة، يعد أحد مظاهر التباعد الظاهري في السياسة الفرنسية الجديدة (29)، و قد حاولت فرنسا الظهور بأنها خارج معادلة الصراع و لا تنحاز إلى أي طرف و هذا على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي، و هو ما تضمنه تصريح آلان جوييه الذي أعلن بأنه ليس على فرنسا أن تحل محل الجزائريين لاختيار مصيرهم، و أن الحزب الوحيد الذي تدعمه في الجزائر هو الديمقراطية، و فرنسا بذلك حسب جوييه لا تنحاز إلى أي جانب في الصراع الدائر بين الحكومة و الأصوليين (أي الجماعات الإسلامية).

و لكن هذا العدول عن الدعم الفرنسي للنظام الجزائري كان لا يتعدى مستوى الخطاب وسببه الاختلال في موازين القوى، و هدفه ضمان عدم نقل الجماعات المسلحة للعنف إلى الأراضي الفرنسية، و إذا تجاوزنا مستوى الخطاب نجد أن فرنسا استمرت على نفس الخط المدعم لكفة النظام و الحل الأمني، فالقروض و المساعدات المالية استمرت بشكل كبير حتى نهاية العشرية السابقة، فقد جدد شيراك دعمه للنظام في جويلية 1995 و طالب بإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر المقدرة ب 37 مليار فرنك فرنسي، و منح مساعدة اقتصادية قدرت ب 6 مليارات فرنك فرنسي، يضاف إلى ذلك التحرك الفرنسي على رأس منظمات دولية و مثال ذلك تعبير مجموعة الدول الأوروبية في جوان 1997 عن رضاها بخصوص نزاهة الانتخابات التشريعية (30).

الخاتمة:

إن الموقف الرسمي الفرنسي إزاء الصراع الدائر في الجزائر يتلخص فيما عبرت عنه وسائل الإعلام الفرنسية " حكم عسكري خير من الملتحين "، لقد أدى هذا الخيار إلى التحالف مع النظام منذ انطلاق الصراع الذي امتد طيلة فترة العشرية السوداء أو ما أصبح يسمى بالمأساة الوطنية، أما في الفترات التي بدى فيها أن فرنسا تبنت منطق حياد، فنجد أن هذا المنطق لم يتعدى مستوى الخطاب.

فمنذ أن بدأت الانعكاسات الأولى للصراع السياسي في الجزائر و تداعياته على الساحة الفرنسية، ركزت فرنسا سياستها على كيفية منع انتقال هذا الصراع إلى إقليمها من أجل الحفاظ على مصلحتها المرتبطة، بعدم تعرض البيئة الداخلية للنظام السياسي الفرنسي لانعكاسات الصراع الجزائري و كذا منع سقوط النظام الحاكم في الجزائر، و الذي يمثل الضامن الوحيد لهذه المصلحة، يضاف إلى ذلك منع انتقال هذا الصراع إلى داخل النظام الإقليمي المغاربي، و هو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى سقوط الأنظمة الحاكمة ذات الروابط القوية مع فرنسا.

الهوامش:

(1)- سالم برفوق: الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، دط، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009، ص45.

(2)-علي محافظة: فرنسا و الوحدة العربية 1945-2000، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص (288-289).

(3)-محمد لمن حبيبة، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009 (الإدراكات الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر) : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2010، ص(127-131).

(4)- نفس المرجع السابق، ص (135-138).

(5)- نفس المرجع السابق، ص 139.

- (6)-سعود صالح: الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر من 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية)، دط، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009، ص (113-116).
- (7)-محمد ملين حبيلة: مرجع سبق ذكره، ص 148.
- (8)-سعود صالح: مرجع سبق ذكره، ص (98-100).
- (9)-سعد شبيحاني،العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة من 1999-2004: مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2008/2009، ص(75-76).
- (10)-محمد ملين حبيلة: مرجع سبق ذكره، ص (152-153).
- (11)-سعود صالح: مرجع سبق ذكره، ص 03.
- (12)-سالم برفوق: مرجع سبق ذكره، ص (115-122).
- (13)-سعود صالح: مرجع سبق ذكره، ص 03.
- (14)-محمد ملين حبيلة: مرجع سبق ذكره، ص (17-19).
- (15)-سعود صالح: مرجع سبق ذكره، ص(101-102).
- (16)-محمد ملين حبيلة: مرجع سبق ذكره، ص (26-29).
- (17)-نفس المرجع السابق، ص (35-44).
- (18)-عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في الجزائر (1989 - 1992): رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص(275-279).
- (19)-هيو روبرتس: الجزائر بين الطريق المسدود و الحل الأمثل (سلسلة دراسات عالمية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دط، أبوظبي، الإمارات، دون سنة النشر، ص(08-14).
- *ملاحظة: و هم بضعة ملايين حسب تقدير " هيو روبرتس " .
- (20)-عمرو عبد الكريم سعداوي: مرجع سبق ذكره، ص 281.
- (21)-نور الدين حتوت، المصالحة الوطنية و أثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005: رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، مركز البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص133.
- (22)-نفس المرجع السابق: ص134.
- (23)-ناظم عبد الواحد الجاسور: الجزائر...محنة الدولة و محنة الإسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية و أبعادها الإقليمية والدولية) ، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001، ص149.

(24)-Antoinette delafin ; les intellectuels français face à la guerre en Algérie: peuples méditerranéens ; (revue trimestrielle) ; n° 70 - 71 , janvier-juin 1995 ; page 50.

(25)-نور الدين حتحات، مرجع سبق ذكره، ص(136-135).

(26)-Antoinette delafin: op cit ; page 54.

(27)-عمرو عبد الكريم سعادوي: مرجع سبق ذكره، ص 283.

(28)-Benjamin stora ; conflits et champs politiques en Algérie : politique étrangère ; n°2 ; volume 60 ; 1995 ,page336.

(29)-عمرو عبد الكريم سعادوي: مرجع سبق ذكره، ص (284-283).

(30)-نور الدين حتحات، مرجع سبق ذكره، ص(140-139).